

Distr.
LIMITED

A/AC.253/L.7
26 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
وباتخاذ مبادرات إضافية

الدورة الأولى

١٧-٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩

البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال

استعراض وتقييم أوليان لتنفيذ نتائج مؤتمر
القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات
لتنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة

مشروع مقرر مقدم من نائب رئيس اللجنة التحضيرية،
استنادا إلى مشاورات غير رسمية

دور منظومة الأمم المتحدة

إن اللجنة التحضيرية،

إذ تشير إلى مقررها ٤ المتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة، المتخذ في دورتها التنظيمية المعقودة
في أيار/ مايو ١٩٩٨،

١ - تدعو جميع الأجهزة والوكالات المتخصصة ذات الصلة التي تتبع منظومة الأمم المتحدة،
وغيرها من المنظمات المعنية، إلى إعداد وتقديم مقترحات تدعو إلى اتخاذ إجراءات ومبادرات أخرى، على
النحو المبين أدناه؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار أعماله التحضيرية للدورة الاستثنائية عموما،
بإتاحة هذه المقترحات للجنة التحضيرية في دورتها الموضوعية الثانية في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠؛

الالتزام رقم ١

تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية

١ - تطلب إلى الأمين العام والمدير العام لمنظمة العمل الدولية [وإلى مؤسسات بريتون وودز - الاتحاد الأوروبي] تقديم تقارير إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بشأن نتائج البحث الجاري لتقييم أثر العولمة في [السياسة/التنمية - كندا] الاجتماعية، وإصدار توصيات باتخاذ إجراءات أخرى؛

٢ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع صناديق منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، بإعداد مقترحات [بالتشاور مع الحكومات الوطنية - السودان] بشأن مبادئ سليمة وممارسات جيدة في مجال السياسة الاجتماعية لتقديمها إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية؛

ملاحظة: يود الاتحاد الأوروبي الاستعاضة عن الفقرة كلها بما يلي: تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بعد التشاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بإعداد مقترحات عن المبادئ السليمة للسياسة الاجتماعية لتقديمها إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية، وأن يداوم على إطلاع مكتب اللجنة التحضيرية بما يتحقق من تقدم بشأن ذلك.

٣ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية عن وضع [مبادئ توجيهية/ مبادئ - الاتحاد الأوروبي] بشأن المسؤوليات الاجتماعية [للقطاع الخاص - الولايات المتحدة تقترح حذف عبارة "للقطاع الخاص"]. وتدعو منظمة العمل الدولية [ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - الاتحاد الأوروبي] إلى المشاركة في إعداد هذا التقرير؛

ملاحظة: تقترح مجموعة ال ٧٧ ضم الفقرات ١ إلى ٣ في إطار فاتحة فقرة واحدة، مع إضافة فقرة فرعية جديدة، على النحو التالي:

تطلب إلى الأمين العام، بالاقتران بالوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ذات الصلة التي تتبع منظومة الأمم المتحدة ومع مراعاة تقارير الحكومات الوطنية، تقديم تقرير إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الموضوعية الثانية بشأن ما يلي:

(أ) تقييم أثر العولمة في السياسة الاجتماعية للبلدان النامية، استنادا إلى نتائج البحث الجاري، وإصدار توصيات بإجراءات أخرى؛

[(ب) إعداد مقترحات بشأن المبادئ السليمة والممارسات الجيدة في مجال السياسة الاجتماعية؛]

ملاحظة: تطلب مجموعة ال ٧٧ إبقاء هذا النص بين قوسين معقوفين ريثما يجري النظر فيه مرة أخرى.

(ج) وضع مبادئ توجيهية تتعلق بدور القطاع الخاص ومسؤولياته الاجتماعية؛

(د) الاضطلاع بتقييمات للأثر الاجتماعي المتخلف عن التدابير الاقتصادية التي تنفذها البلدان النامية في أعقاب الأزمات المالية، بحيث تكون المرجعية على هيئة مقارنات بين الأزمات المالية في آسيا والأزمات المماثلة المشهودة سابقاً أو لاحقاً في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وينبغي لهذه الدراسات أن تراعي الأعمال السابقة المنجزة في هذا المجال وأن تستفيد من الدراسات القطرية المقارنة استفادة كبرى، على الصعيدين الأقاليمي وبين الأقاليمي.

٤ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إجراء تقييم مشترك للقطاعات والمنتجات التي يمكن للبلدان المتقدمة النمو [تقترح الولايات المتحدة حذف الإشارة إلى "البلدان المتقدمة النمو"] أن تتخذ إجراء بشأنها بغية زيادة فتح أسواقها [تقترح الولايات المتحدة الاستعاضة عن لفظة "أسواقها" بلفظة "الأسواق"] أمام صادرات البلدان النامية [اقترح الاتحاد الروسي ووفود أخرى إضافة عبارة "والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال"]؛

ملاحظة: أعرب الاتحاد الأوروبي واليابان عن تحفظات بشأن هذه الفقرة الفرعية؛ بينما قالت مجموعة ال ٧٧ إنها ستقترح صيغة جديدة لها.

٥ - تدعو الأونكتاد والبنك الدولي إلى أن يدرسا سوياً [اقترحت مجموعة ال ٧٧ حذف لفظة "سويان"] إمكانية إنشاء صندوق للهيكل الأساسية للمساعدة على تطوير الهياكل الأساسية للتنمية الاجتماعية في البلدان النامية [اقترح الاتحاد الروسي ووفود أخرى إضافة عبارة "والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال"].

ملاحظة: أعربت اليابان عن تحفظها بشأن هذه الفقرة الفرعية؛ ورأى الاتحاد الأوروبي حذفها.

واقترح الاتحاد الأوروبي فقرة جديدة، نصها كما يلي:

٦ - تدعو اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى إعداد تدابير لدعم الانتقال إلى الاقتصاد السوقي والديمقراطية التعددية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

٧ - تدعو لجنة القانون الدولي إلى النظر في وضع/تدعو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى النظر على سبيل الأولوية في إمكانية وضع - كندا] صك قانوني دولي لمحاربة الفساد؛ وتقديم تقرير إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بشأن هذا الاقتراح؛

ملاحظة: ذكر الاتحاد الأوروبي أنه يود الاستعاضة عن الفقرة كلها بالنص التالي: تشجع العمل الجاري بشأن إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الإضافية الملحق بها؛ بهدف الانتهاء من هذا العمل على وجه السرعة.

٨ - تطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يستعرض [العقبات و - اقتراح الاتحاد الأوروبي] التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة في مجال التصديق على الاتفاقيات والعهود الدولية القائمة لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنفيذها]، وأن يقترح خطوات عمل أخرى - الاتحاد الأوروبي] [وأن يحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تفعله - السودان]؛

ملاحظة: يقترح الاتحاد الأوروبي تقديم التقرير أيضا إلى لجنة التنمية الاجتماعية.

الالتزام رقم ٢

القضاء على الفقر

٩ - توصي بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية هدف التخفيف من حدة الفقر بحيث يتم في عام ٢٠١٥ تخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف؛ وتدعو رئيس البنك الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يقدموا، لدى إعداد تقريريهما الرئيسيين القادمين بشأن التخفيف من حدة الفقر (تقرير عام ٢٠٠٠ المعنون "تقرير التنمية في العالم" والتقرير الثاني المتعلق بالتغلب على الفقر الذي تعاني منه البشرية، على التوالي)، توصيات إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بشأن استراتيجيات وسياسات وبرامج إضافية للقضاء على الفقر؛

١٠ - تدعو الأمين العام إلى بذل مزيد من الجهود لتقييم ما أنجز من أهداف دولية ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للجميع، وتقديم تقريره عن ذلك إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية؛

١١ - تدعو مكتب العمل الدولي إلى القيام، بالتعاون مع المكاتب المناسبة بمنظومة الأمم المتحدة والرابطة الدولية للضمان الاجتماعي، بإعداد تقرير للدورة الثانية للجنة التحضيرية يتضمن توصيات بشأن إجراءات أخرى في ميدان الحماية الاجتماعية تتخذ في الدورة الاستثنائية؛ وتدعو الحكومات المهتمة بالأمر إلى تقديم الدعم؛

الالتزام رقم ٣:العمالة الكاملة

١٢ - تدعو مكتب العمل الدولي إلى إعداد برنامج مؤلف من خطط عمل وطنية وإقليمية لتحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد عالمي آخذ في التكامل وإلى تقديمه إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية، ويمكن أن تُقترح في هذا التقرير استراتيجية وخطة تنفيذية قد تتضمنان عناصر تحليلية وبحثية، والآثار المترتبة على السياسات، وتوصيات للعمل، وأنشطة تنفيذية للصعيد القطري؛

١٣ - تدعو الأمم المتحدة إلى أن تُعَد، بالتعاون مع مكتب العمل الدولي، مقترحات لتعزيز إجراءات الحوار الاجتماعي ومؤسساته، وينبغي أن يتضمن ذلك مقترحات محددة لتعزيز المنظمات الممثلة لأرباب العمل والمنظمات الممثلة للعمال؛

١٤ - تدعو البنك الدولي ومكتب العمل الدولي إلى أن يقدموا للجنة التحضيرية في دورتها الثانية تقريراً موجزاً يبين نطاق الزيادة في إمكانات العمالة الناشئة عن تطوير الهياكل الأساسية وتأثر العمالة بالقروض التي يقدمها البنك الدولي لتطوير الهياكل الأساسية، وأن يقدموا استراتيجية لتوسيع نطاق التعاون الدولي في هذا الميدان؛

الالتزام رقم ٤:تعزيز التكامل الاجتماعي

١٥ - تطلب إلى الحكومات أن تعزز الآليات المنشأة لأجل المشاركة والتعاون والحوار بين جميع مستويات الحكومة وغيرها من الجهات الاجتماعية الفاعلة، مساهمة منها في التكامل؛ وتدعو معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى استعراض ما هو قائم من ترتيبات مؤسسية وطنية منشأة لتحقيق التكامل الاجتماعي وإلى تقديم تقرير عن الدروس المستخلصة إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية؛ وتحث الحكومات المهتمة بالأمر على دعم هذا المشروع؛

١٦ - تدعو لجنة حقوق الإنسان إلى النظر في إعداد صك قانوني دولي يستهدف حماية الأسرة؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بشأن الوسائل المقترحة لتعزيز قدرة المنظمات العاملة في مجال فض الصراعات واتقائها؛

الالتزام رقم ٦:حصول الجميع، على قدم المساواة، على التعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة

١٨ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي إلى وضع خطة عمل عالمية لتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وإلى تقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية؛

١٩ - تدعو منظمة الصحة العالمية إلى القيام، بالتشاور مع البنك الدولي وغيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المهمة، بوضع خطة عمل عالمية لتوفير الخدمات الصحية الأساسية بحلول عام ٢٠١٥، وإلى تقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية؛

الالتزام رقم ٧:

الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا

٢٠ - تدعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى القيام، بالتعاون مع الأونكتاد، إلى القيام مرة أخرى باستعراض الاقتراح الداعي لإنشاء مرفق لتنوع السلع الأساسية، وإلى تقديم توصية بذلك إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية، نظرا لأهمية تقليل الاعتماد على سلعة أساسية واحدة أو بضع سلع أساسية؛

٢١ - تشجع البلدان الأفريقية الخمسة والعشرين الأشد تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على تبني هدف تقليل مستويات العدوى بين الشباب بنسبة ٢٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٥؛ وتدعو منظمة الصحة العالمية إلى القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بالإيدز، بإعداد واقتراح وسائل لتنفيذ استراتيجية ترمي إلى تحقيق هذا الهدف؛

الالتزام رقم ٨:

إدراج أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي

٢٢ - تؤكد وجوب تولي الحكومات الوطنية أمر رسم اتجاهات وألويات السياسة العامة لتدابير وبرامج سياسة التصدي للأزمات، بمشاركة ممثلين من المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية المحلي وغير ذلك من أصحاب المصلحة الوطنيين؛ ووجوب عدم اعتماد البرامج بدون تقييم الأثر الاجتماعي، وذلك لكفالة توفير ما يكفي من الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمحرومة وتخفيف أي آثار ضارة قد تترتب على تنفيذها؛ وتطلب إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقديم تقرير عن هذه المسألة إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية؛

الالتزام رقم ٩:

الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية

٢٣ - تطلب إلى فريق خبراء الأمم المتحدة المخصص للتعاون الدولي في الشؤون الضريبية أن يواصل دراسة السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة المسائل المتصلة بالأبعاد الدولية للسياسة الضريبية الوطنية والمنافسة الضريبية الدولية وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

الالتزام رقم ١٠:

التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية

٢٤ - تؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع مجموعة متسقة من المؤشرات الأساسية للتنمية الاجتماعية قبل موعد انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية والرامية إلى المضي في وضع منهجيات لعمليات تقييم الأثر الاجتماعي؛ وتشجيع إنشاء أو تعزيز وحدات الرصد والتقييم الوطنية؛

٢٥ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يقدم إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية تقريراً يتضمن مقترحات عملية بشأن تعزيز التنمية الاجتماعية للجميع بتوفير الأموال العامة على النطاق العالمي؛

٢٦ - تحث كل من يعينهم الأمر على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما التعاون الاقتصادي والتقني؛ ودعم آلية ثلاثية توفر البلدان المانحة من خلالها الدعم المالي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والنظر في إنشاء صندوق استثماري معمم للتعاون الاقتصادي والتقني الثلاثي الأطراف فيما بين البلدان النامية.
